الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

التنافسية ... سياسات وممارسات

النمو الاقتصادي والإنتاجية

الإمارات تتبنى الريادة منهجاً وأسلوباً

العدد ٢ | ٢٠١١

هيئة اتحادية | Federal Authority

WWW.FCSA.GOV.AE

سلسلة "التنافسية ... سياسات وممارسات"

تنشر الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (FCSA) سلسلة «التنافسية ... سياسات وممارسات» بهدف رفع الوعي العام، وتحفيز النقاشات حول المجالات الرئيسية للقدرة التنافسية وأعمال السياسات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (FCSA) هي هيئة حكومية اتحادية تابعة لمجلس الوزراء في دولة الإمارات، تأسَّست بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٦ لعام ٢٠١٥. وتتجسَّد مهمة الهيئة في تقوية وتعزيز البيانات الوطنية والقدرات التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتُعَدُّ الهيئة واحدةً من المصادر الحكومية الرسمية للإحصاءات الوطنية، وأيضًا إحدى الجهات الحكومية المختصة بالأمور التي تتعلق بالتنافسية الوطنية. وتهدف الهيئة إلى الارتقاء بأداء القدرة التنافسية العالمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال العمل مع الجهات المعنية على تحديد التحسينات والسياسات في مختلف القطاعات، ووضعها موضع التنفيذ.

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS AND STATISTICS AUTHORITY

© جميع الحقوق محفوظة للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ٢٠١٧

الهاتف: ٩٧١٤٦٠٨٠٠٠٠+
الفاكس: ٩٧١٤٣٢٧٣٥٣٥+
البريد الإلكتروني: info@fcsa.gov.ae
الموقع الإلكتروني: www.fcsa.gov.ae

هيئة اتحادية
Federal Authority

@FCSAUAE

ISBN 978-9948-419-64-8
الطبعة الأولى ٢٠١١، الطبعة الثانية ٢٠١٧
دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

١. المقدمة

تعتبر قدرة الدولة على تحقيق مستويات إنتاجية عالية والمحافظة عليها العامل الأكثر أهمية لتحقيق الرخاء لمستقبلها لذلك تقوم عدة دول في العالم باحتضان التنافسية كإطار يسهم في تحسين النمو والتنمية الوطنية سعياً لتحقيق مستوى أعلى من الرخاء. إن السياسات الحكومية باختلافها لها تأثير كبير على مستوى إنتاجية الدول، وترتبط هذه السياسات بتوفير بيئة لتعزيز الإنتاجية بشكل فعال. وفي هذا العدد من منشوراتنا سنتناول المفاهيم الكامنة وراء القدرة التنافسية على الصعيد الوطني وعلاقتها بالإنتاجية والنمو الاقتصادي كما سنوضح الأسباب التي تدفع الحكومات إلى تبني السياسات والبرامج التي من شأنها أن تعزز القدرة التنافسية مع الإشارة إلى المؤسسات التي تدعم هذه القدرة. في هذا السياق سنتطرق إلى بعض الأدوات الرئيسية للسياسة العامة والإجراءات التي تطبقها الحكومات لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق النمو المستدام والازدهار على المدى البعيد.

وفرت البيئة الاقتصادية العالمية السريعة التغيير حافزاً للدول للدخول في المنافسة على المستوى العالمي مما أكسب موضوع التنافسية أهمية أكبر من أي وقت مضى وذلك في إطار السعي لتحقيق ارتفاع في مستوى الإنتاجية التي تحققها الدول من مواردها الذاتية.

إن التنافسية بوصفها إطار عمل للتنمية الاقتصادية ترتبط وتقاس بإنتاجية الدولة كما تعد محركاً أساسياً لتحسين مستوى المعيشة[١] ويمكن للدولة من خلال امتلاكها لمستوى عال من الإنتاجية أن تمتلك عملة قوية وتحقق عوائد مجزية على رأس المال وبالتالي توفير مستوى أجور مرتفع والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في مستوى المعيشة والرخاء والرفاهية للمواطنين والمقيمين. في هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على الإطار العام لمفاهيم التنافسية وعلاقتها بالإنتاجية والنمو الاقتصادي وأهميتها في تعزيز معدلات النمو المستدام كما سنتطرق إلى مجموعة واسعة من السياسات التي تتبناها الحكومات من أجل تعزيز القدرة التنافسية.

[١] عدد قليل من خبراء الاقتصاد، بما في ذلك بول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد عام 2008 يشككون في مفهوم القدرة التنافسية الوطنية. ويجادل كروغمان بأن القدرة التنافسية موجودة على مستوى الشركات، ولكن ليس على مستوى الدول حيث أن الدول لا تتنافس بنفس الطريقة التي تتنافس بها الشركات. يرى كروغمان أنه عندما تتنافس شركتان فإن مكسب أي شركة يعني خسارة للطرف الآخر، وأن التجارة الدولية ليست لعبة محصلتها صفر حيث إنه عندما يتم اتبادل التجاري بين دولتين فإن كليهما مستفيد على حد سواء. ويبدو أن نظرة كروغمان تركز بشكل ضيق على التجارة الدولية وليس على الجوانب والأبعاد الأوسع لمفهوم القدرة التنافسية مثل بيئة الأعمال التجارية. ويقدم مؤيدو هذه النظرية التنافسية الحجة المضادة أن الدول لا تتنافس على أساس التجارة فقط، بل تتنافس أيضاً من خلال اختيار السياسات لتعزيز نمو أعلى ورفع مستويات المعيشة من خلال توفير بيئة مواتية للاستثمار والأعمال التجارية وجذب المواهب العالمية. بعبارة أخرى، فإن الدول تتنافس من خلال الشركات التي ترعاها وتتبناها أو تستضيفها. للمزيد، انظر كروغمان "التنافسية: هاجس خطر"، وتشو دونغ سونغ، من آدم سميث إلى مايكل بورتر: تطور النظرية التنافسية.

٢. لماذا تضع الحكومات سياسات التنافسية؟

يقوم صناع السياسات في شتى دول العالم وعلى نحو متزايد بوضع سياسات القدرة التنافسية - وتطوير البرامج والمؤسسات ذات الصلة - في محاولة لتعزيز نموها الاقتصادي وهناك عدة أسباب تقف خلف وضع الخطط التنافسية لتلك الدول؛ وفي دراستنا هذه سنعمل على تسليط الضوء على ثلاثة دوافع رئيسية تحث الدول على تبني سياسات التنافسية وهي:

١. تحديات العولمة: إن التغيرات الأساسية في التجارة الدولية والمالية مثل انخفاض تكاليف النقل والتقدم في تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية وتناقص الحواجز التجارية أدت إلى التكامل الاقتصادي العالمي خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية؛ وقد أدى هذا إلى اشتداد المنافسة بين الشركات في كل من السلع الوطنية والدولية وأسواق الخدمات ومن هذا المنطلق تميل بعض الحكومات بالنظر لهذه المنافسة بشكل يهدد مصالحها الآنية بدلاً من اغتنامها لهذه الفرص لضمان النمو المستدام.

إن اتساع نطاق العولمة الاقتصادية قد يمثل تهديداً محتملاً حيث أصبحت الشركات داخل حدود الدولة خاضعة في الوقت الحالي لمنافسة شديدة لكنها في الوقت ذاته تقدم فرصاً كبيرة ممكنة عن طريق زيادة مستويات التبادل التجاري والثروة المتعاظمة لكثير من الاقتصادات والتي تخلق فرصاً جديدة في السوق. وعلى سبيل المثال فإن مجموع الصادرات العالمية منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٩، قد ازداد من ٣,٦ ترليون دولار أمريكي إلى ١٢ ترليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٢١٣٪ (أي بزيادة أكثر من ثلاثة أضعاف)[٢]. وقد استفادت العديد من الاقتصادات من المنافسة العالمية والتي أُجبرت على رفع مستوى قدراتها للمنافسة بشكل حقيقي.

٢. قصور نظريات الاقتصاد الكلي للنمو: يرى البعض أن هناك عاملاً يعتبر أكثر أهمية من التحديات والفرص الناجمة عن العولمة وهو إدراك الحكومات بأن الاعتماد على النهج التقليدي في النمو الاقتصادي لم يعد كافياً وأن هناك ضرورة لاعتماد نهج أكثر واقعية وشمولية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة وأن أحدث النظريات تؤكد على ضرورة التخلي عن النهج التقليدي وتبني نهجاً شاملاً للتنمية المستدامة.

وبصفة عامة يستخدم صانعوا القرار مجموعة من الأدوات والسياسات الضرورية لضمان التنمية الاقتصادية من خلال سياسات الاقتصاد الكلي *(انظر الشكل ١)*، وسياسات الاقتصاد الجزئي *(انظر الشكل ٢)* والسياسات الصناعية *(انظر الشكل ٣)* وتقوم الحكومات من خلال السياسات العامة المختلفة بدور مهم في توفير بيئة اقتصادية محفزة على زيادة إنتاجية الدولة وتتمثل السياسات العامة للتنافسية في التوفيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

تهتم سياسات الاقتصاد الكلي بالازدهار الشامل لاقتصاد الدول وتستخدم الحكومات أربع أدوات رئيسة للاقتصاد الكلي متمثلة في السياسات المالية والسياسات النقدية والتحكم في سعر صرف العملة وسياسات الدخل التي سنقوم بتوضيحها ضمن الشكل١:

---

[٢] منظمة التجارة العالمية (http://www.wto.org)

شكل ١: أدوات سياسات الاقتصاد الكلي

الأداة	الأمثلة
١. **السياسات المالية** والتي تسعى إلى زيادة إيرادات الحكومة (من خلال برامج ومبادرات مثل الضرائب) كما تشمل سياسات الإنفاق	• قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسن العديد من السياسات المالية ومنها عدد من القوانين الهادفة لخفض الضرائب في الدولة من قبل إدارة الرئيس بوش: "صدر قانون التوفيق بين النمو الاقتصادي وخفض الضرائب في عام ٢٠٠١[٣] و صدر قانون التوفيق بين الوظائف وخفض ضرائب النمو في عام ٢٠٠٣[٤]. وقد تم سن هذه القوانين مع أحكام محددة بتاريخ انتهاء معين مما أدى إلى انتهاء صلاحيتها في عام ٢٠١٠ لكن إدارة الرئيس أوباما قامت بتمديد العمل بهذه القوانين." • **تطبق دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات ضرائب حرة حيث لا توجد ضريبة دخل على الأفراد ولا على الشركات وهذا يعتبر ميزة تنافسية للشركات العاملة في دولة الإمارات.**
٢. **السياسات النقدية** وتتمثل في ضبط المطروح من النقود في الاقتصاد والتحكم في معدل نموه. يتم التحكم فيها من قبل هيئة تنظيمية مثل البنك المركزي الذي يعدل سعر الفائدة الرئيسي أو يقوم بتغيير متطلبات الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك (وهو المبلغ المالي المطلوب من البنوك لإيداعه في خزينة البنك المركزي)	• يقوم المجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية عادةً بزيادة سعر الفائدة عندما ينمو الاقتصاد بسرعة كبيرة من أجل السيطرة عليه كما يقوم بالتحكم في معدل التضخم ويقوم بمحاولة تخفيضه في حالة الركود الاقتصادي وذلك من خلال جعل السندات الحكومية أقل جاذبية ودفع المستثمرين إلى ضخ الأموال في الاقتصاد. تهدف هذه العمليات لتفادي حدوث انتكاسات اقتصادية.
٣. **سياسات التحكم في سعر الصرف** والتي تقوم من خلالها الحكومات بتحديد قيمة عملة بلادها بالنسبة إلى العملات الأجنبية وسوق الصرف الأجنبي	• يزعم بعض الشركاء التجاريون أن جمهورية الصين الشعبية تضع عملتها "اليوان الصيني" على مستوى منخفض بشكل متعمد ومصطنع مما ساعد الصادرات الصينية على النمو على حساب صادرات الدول الأخرى[٥]. • **ترتبط عملة دولة الإمارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي نظراً لأن معظم المعاملات التجارية هي بالدولار الأمريكي ما يولد فائدة إضافية للمستثمرين الأجانب حيث يزيل تخوف مخاطر الاستثمار في العملات الغير المستقرة.**
٤. **سياسة الدخل** وهي عبارة عن إجراء تقشفي يهدف بشكل عام إلى التحكم في الأجور أو الدخل بغية كبح التضخم وغالبا ما يصاحب ضبط الأجور أو الدخل إجراءات لمراقبة الأسعار. ونادراً ما يتم استخدام هذه السياسة حيث لم يتم إثبات فعاليتها بصورة واضحة	• **قامت حكومة استراليا في عام ١٩٨٣ وبالتشاور مع نقابات العمال، بعرض اتفاقية "سياسة الأسعار والدخل" وقد تم من خلال هذه السياسة الحد من رفع الأجور وفي الوقت نفسه التزمت الحكومة بتوسيع الإنفاق على التعليم وتعزيز إجراءات الرعاية الإجتماعية.**

[٣] مكتب الطباعة الحكومي في الولايات المتحدة ١٦-١٠٧، يونيو ٢٠٠١
(http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-107publ16/pdf/PLAW-107publ16.pdf)

[٤] مكتب الطباعة الحكومي في الولايات المتحدة ٢٧-١٠٨، مايو ٢٠٠٣
(http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-108publ27/pdf/PLAW-108publ27.pdf)

[٥] تقرير للكونغرس بالسياسات الاقتصادية الدولية والسياسات الخاصة بأسعار الصرف، فبراير ٢٠١١، وزارة الخزانة الأمريكية
(http://www.treasury.gov/resource-center/international/exchange-rate-policies/Documents/Foreign%20Exchange%20Report%20February%204%202011.pdf)

سياسات الاقتصاد الجزئي وتتكون من مجموعة من السياسات المتعلقة بالعرض والطلب التي يمكن أن تستخدمها الحكومات وتعتبر السياسات الستة التالية الأكثر تطبيقاً:

شكل ٢: أدوات سياسات الاقتصاد الجزئي

الأداة	الأمثلة
١.سياسات التبادل التجاري تهدف إلى تشجيع الصادرات أو تقييد الواردات (وتنظيم التبادل التجاري في بعض الأحيان) من خلال تطبيق التعريفات الجمركية والتدابير التنظيمية الأخرى	• الاتفاقيات التي تمثلها اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) واتفاقيات السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) خلقت كتلتين للتبادل التجاري في الامريكيتين الشمالية والجنوبية لتسهيل التبادل التجاري وتطوير التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. توفر الاتفاقات التجارية الإطار القانوني الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول. وقعت دولة الإمارات مؤخرا على اتفاقيتين للتجارة الحرة مع سنغافورة ورابطة دول التجارة الحرة الأوروبية EFTA (النرويج وايسلندا وسويسرا وليختنشتاين)؛ كما تقوم دولة الإمارات بالتفاوض حالياً مع عدة دول من بينها اليابان واستراليا والهند والصين لتعزيز العلاقات الاستراتيجية الثنائية؛ ووقعت الدولة في عام ٢٠٠٤ اتفاقية التجارة والاستثمار TIFA مع الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الإطار الرسمي للحوار حول الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة. تقوم اتفاقية TIFA بالحماية القانونية للمستثمرين وتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية وجعل الإجراءات الجمركية والأنظمة الحكومية والتجارية أكثر شفافية وكفاءة.[٦] • تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة ١٦ عالمياً في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٠ تقرير التمكين التجاري العالمي.[٧] • تعمل الدول تبعاً لأهدافها الوطنية على تطبيق إجراءات من شأنها أن تقوم بتعزيز أو تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال فرض حدود للملكية أو منع المستثمرين الأجانب من إعادة رؤوس أموالهم لوطنهم الأم أو تحويلها لدول أخرى.
٢. سياسات تعزيز أو تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر	• **دولة الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من أكثر الدول المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث إنها تسمح بحرية إعادة رأس المال والدخل. لذا استطاعت دولة الامارات جذب أكثر من ٧٣ مليار دولار كاستثمار أجنبي مباشر بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩.[٨]** **كما حققت دولة الإمارات المرتبة ١١ عالمياً في مؤشر الثقة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١٠.[٩]**

[٦] وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة (http://www.moft.gov.ae)

[٧] المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التمكين التجاري العالمي ٢٠١٠ (http://www.weforum.org/docs/WEF_GlobalEnablingTrade_Report_2010.pdf)

[٨] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (http://unctadstat.unctad.org)

[٩] أيه تي كيرني، مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠١٠ (http://www.atkearney.com/images/global/pdf/Investing_in_a_Rebound-FDICI_2010.pdf)

٣. **سياسات التأميم** والتي يتم فيها تحويل ملكية الأصول إلى الملكية العامة للحكومة. أما سياسات الخصخصة فهي العملية المعاكسة والتي يتم بموجبها نقل ملكية الأصول المملوكة للحكومة إلى القطاع الخاص	• قامت الحكومة البريطانية في عام ٢٠٠٨ بتأميم جزئي للمصارف المتعثرة مثل رويال بنك أوف سكوتلاند وبنك (اتش بي أو أس) ولويدز تي أس بي بغية ضمان الاستقرار الاقتصادي. • أدى تحرير بعض الصناعات الاقتصادية إلى قيام الحكومة ببيع شركات الخدمات وتحديداً شركات الاتصالات ومن ضمنها شركات مثل الاتصالات البريطانية "بريتش تيليكوم" وشركة الاتصالات الألمانية "دويتشه تليكوم" وشركة سونيرا السويدية؛ ولا تقوم الخصخصة بجلب إيرادات للحكومة فحسب بل تؤدي في معظم الاحيان إلى تحريك سوق الأوراق المالية وخلق شركات رائدة ذات قيمة سوقية عالية في سوق الأوراق المالية.[١٠]
٤. **سياسات التدخل الاقتصادي** التي تضمن الحكومات من خلالها تصحيح إخفاقات السوق أو تطوير البنية التحتية المهمة (مثل الاتصالات والمياه والكهرباء والنقل)	• تم تطوير معظم شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية و شركات الخدمات العامة مثل خدمات الكهرباء والمياه على الصعيد الدولي من قبل الحكومات لضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية.
٥. **سياسات المنافسة** تسير جنبا إلى جنب مع الأنظمة الاقتصادية بغية الحفاظ على المنافسة في السوق والقضاء على السلوك المناهض للمنافسة (الاحتكار)	• اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الإجراءات لمكافحة الاحتكار بغرض فرض المنافسة العادلة بين الشركات. فعلى سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق قوانين مكافحة الاحتكار لتفكيك شركة ستاندرد أويل في عام ١٩١١ وايه تي أند تي في عام ١٩٨٢ بسبب وضعهما المهيمن في السوق آنذاك. • منع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ الاندماج بين شركة جنرال الكتريك - وشركة هانيويل في خطوة استباقية لتفادي إنشاء شركة احتكارية وفي عام ٢٠٠٤ قام الاتحاد الأوروبي بتغريم شركة مايكروسوفت للبرمجيات مبلغ ٤٩٧ مليون جنيه إسترليني بسبب إساءة استخدام مركزها المهيمن آنذاك.[١١] • أنشأت حكومة استراليا مجلس المنافسة الوطني لفرض المنافسة بين الشركات وتقديم خدمات أفضل لبيئة الأعمال التجارية.
٦. **سياسات الإعانات**، إما مباشرة أو من خلال الإعفاءات الضريبية	• أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٧ التشريعات التي تهدف إلى تخصيص أكثر من ١٤ مليار دولار أمريكي للمساعدة في تطوير الطاقة المتجددة وأنواع الوقود البديل وتقنيات الحفظ[١٢] وهذه المبالغ كانت تنفق على شكل إعانات وإعفاءات ضريبية لشركات النفط قبل إصدار التشريعات المذكورة.

[١٠] أثر الخصخصة على تطوير أسواق رأس المال وملكية الأسهم الفردية، ميجنسون بتوكوفا (http://www.oecd.org/dataoecd/11/39/2668393.pdf)

[١١] European Commision, Competition: Making Markets Work Better (http://ec.europa.eu/competition)

[١٢] دائرة البحوث في الكونغرس، تقرير للكونغرس، التشريع في ضوء كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في الدورة رقم ١١٠ للكونغرس، مايو ٢٠٠٧

أدوات السياسات الصناعية وهي طريقة أخرى تمكن الحكومات والدول من التأثير على إنتاجية الشركات داخل حدودها.

شكل ٣: السياسات الصناعية

سياسات التنمية الصناعية هي إحدى الطرق التي سعت الحكومات من خلالها للحفاظ على نموها الاقتصادي. تقوم بعض الدول بالتدخل المباشر لدعم بعض القطاعات والشركات التي تعتبر هامة للدولة ويمكن تصميم سياسات لدعم أو إعادة هيكلة القطاعات التقليدية مثل الصلب أو المنسوجات أو في محاولة لبناء صناعات جديدة مثل الصناعات الثقيلة أو تكنولوجيا النانو الحديثة وقد أسفرت هذه المبادرات من مختلف دول العالم عن نتائج متباينة فقد حقق بعضها عدداً من النجاحات وكان مصير بعضها الآخر الإخفاق.

تقوم الحكومات بتقديم الدعم لقطاع الأعمال من خلال القيام ببعض المبادرات، مثل تحفيز البحث والتطوير أو تعزيز المهارات التقنية العالية ومحاولة تسهيل الإجراءات الحكومية وغيرها.

تشير الأدلة إلى أنه كلما كانت السياسات الصناعية أكثر تماشياً مع ميزات الاقتصاد الوطني أو المحلي زاد احتمال نجاح السياسات الصناعية. فعلى سبيل المثال، تم تطبيق السياسات الصناعية في الجمهورية التشيلية بنجاح. ومن الصناعات الأساسية الحالية التعدين والغابات وصيد الأسماك والزراعة وصهر الألمنيوم وزراعة السلمون. وذلك بفضل عدد من المبادرات الحكومية التي عملت على الاستغلال الأمثل لميزات الجمهورية التشيلية.[١٣]

تعمل السياسات الصناعية للدول بشكل أفضل عندما تركز الحكومات على قدراتها التنافسية ومواردها الطبيعية ضمن أهداف بعيدة المدى.

يعد دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لقطاع الطيران مثال لسياسات تطوير هذه الصناعة التي تعتبر صناعة هامة للتنمية الاقتصادية في الدولة. قامت حكومة أبوظبي من خلال شركة مبادلة للتنمية بالتعاون مع شركات صناعة الطيران الرائدة بما في ذلك شركتي بوينغ ولوكهيد مارتن على العمل لتصنيع مخطط الهياكل الهوائية في الدولة، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة الهندسية والتقنية والتصميم في دولة الإمارات. في حين يهدف البحث والتطوير إلى توفير وسيلة يستطيع من خلالها الأكاديميون والمهندسون في الدولة أن يستخدموا خبراتهم في مواد متقدمة ومشاريع هامة مرتبطة بتطوير صناعة الطيران.[١٤]

[١٣] Economist "Picking Winners, Saving Losers," Aug 5th 2010 (http://www.economist.com/node/16741043)

[١٤] **مبادلة** (http://www.mubadala.ae)

ومن هذا المنطلق يدرك صانعوا السياسات الحاجة إلى الجمع بين السياسة التقليدية للاقتصاد الكلي ونهج الاقتصاد الجزئي وتوافر مجموعة مترابطة من السياسات والاجراءات كي يكون اقتصاد الدولة قادرا على المنافسة عالمياً بالإضافة إلى تحسين الأداء الاقتصادي العام للدولة. إن الحكومات التي تسعى لتصبح من أكثر الدول تنافسية تعمل على تطوير البنية التحتية التمكينية بما في ذلك البنية التحتية للنقل والاتصالات والصحة والتعليم ويشمل نهج تعزيز القدرة التنافسية أيضا تنمية استراتيجية قطاع الأعمال من خلال الجهود المبذولة لتحفيز عمليات الدمج والاستحواذ ضمن القطاعات الحيوية. كما أن هناك حاجة لموائمة المهارات وقدرات القوى العاملة مع متطلبات القطاع الخاص على المدى القصير من خلال برامج التدريب المتطورة وبرامج إعادة صقل المهارات وعلى المدى الطويل تعمل الحكومات على تعزيز قدراتها التنافسية من خلال السياسات المناسبة ويتم فهم هذه المجموعة الشاملة من السياسات بأنها "سياسات تطوير القدرة التنافسية".

٣. **النمو المستدام**: تدرك الحكومات الحاجة إلى النمو المستدام ورغم إمكانية تنمية الاقتصاد على نحو موسع وبسهولة نسبية من خلال زيادة عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال. فإن هذا النهج لا يعتبر نمواً مستداماً إذ أن العمالة ورأس المال هي موارد محدودة وليس في إمكان الدول أن تضاعف عددهم إلى ما لا نهاية. بالإضافة إلى ذلك، تعد هذه المدخلات معرضة لتناقص العائدات عند الوصول إلى مستوى معين وسيتم توضيح مفهوم تناقص العائدات نسبة إلى المدخلات بمزيد من التفصيل لاحقاً. نظراً إلى الأسباب الثلاثة الرئيسية المشار إليها سلفاً، هناك الكثير من الحكومات التي تتبع نهج القدرة التنافسية لتحقيق الازدهار وتعزيز النمو المستدام.

٣. النمو الاقتصادي والإنتاجية

في هذا الجزء من الدراسة نسلط الضوء على نظريات الإنتاجية والنمو الاقتصادي كما نحاول أن نسترشد إلى الطرق والسياسات التي تستخدمها الدول لتعزيز الإنتاجية وبالتالي زيادة قدراتها التنافسية. نستنتج من هذه الدراسة مراحل التنمية الاقتصادية والعلاقة بين الإنتاجية والازدهار.

الإنتاجية على مستوى الدولة

إن الناتج المحلي الإجمالي هو أداة القياس الرئيسية للناتج الإجمالي للاقتصاد لأي دولة ويعتمد الناتج المحلي الإجمالي على ثلاثة عوامل في الإنتاج وهي: رأس المال والقوى العاملة والتكنولوجيا وجميعها تؤثر على الكفاءة النسبية المجتمعة في عملية الإنتاج.

زيادة الناتج الاقتصادي عن طريق زيادة المدخلات (رأس المال والقوى العاملة)

يمكن زيادة الإنتاج الكلي للاقتصاد من خلال عدة طرق منها زيادة الإنتاج عن طريق زيادة عامل أو أكثر من العوامل المساهمة في الاقتصاد. يكون ذلك مثلاً عن طريق تعديل السياسات المالية للسوق. فبالإمكان قيام الحكومات بزيادة رأس المال المتوفر للاستثمار وضخ المزيد من الأموال في الشركات لإنتاج السلع والخدمات وبالتالي تمكينها من الوصول إلى مستويات أعلى من الإنتاج وبالمثل، فإن السياسات التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفز تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة تعتبر طريقة أخرى لزيادة رأس المال المتوافر. يمكن أيضا أن يتم تحفيز الإنتاج عن طريق زيادة القوى العاملة - أي زيادة القوى العاملة المتاحة لإنتاج السلع والخدمات ولا سيما عندما تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة.

إن الحوافز التي تساعد على تمكين نمو القوى العاملة تشمل المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة وتقديم خيارات لبعض أنماط العمل المرن (مثل العقود المحددة الأجل أو العمل بدوام جزئي أو العمل الموسمي) واتخاذ التدابير التي تساهم في تسهيل وتبسيط عمليات التوظيف وإنهائه ويعد جذب المواهب وتنظيم الهجرة من الوسائل الأخرى التي تستخدمها بعض الحكومات لتوفير مصادر هامة لأعداد إضافية من القوى العاملة للمساهمة في زيادة الإنتاج.

غير أن هناك حدوداً لهذا النهج، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن أياً من رأس المال أو القوى العاملة لا يعتبر مورداً مستداماً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عناصر المدخلات تخضع لما يصفه الاقتصاديون بالعائد الهامشي المتناقص (decreasing marginal return) (*أنظر الشكل ٤*). كما أن إضافة المزيد من عوامل مدخلات الإنتاج، بعد مرحلة معينة، يؤثر في معظم الأحيان على هيكل التكاليف ويؤدي إلى زيادة سعر السلع والخدمات المنتجة. إن الشركات - بغض النظر عن حجمها أو جنسيتها - تواجه منافسة قوية من شركات أخرى تعمل على تقديم نفس السلع والخدمات بسعر أفضل ومنافس نظراً لاختلاف تكلفة العوامل المساهمة في الإنتاج.

دور التكنولوجيا في تعزيز الإنتاجية

يعد استخدام التكنولوجيا وتعزيز الابتكار أمر بالغ الأهمية لأنهما يحسنان من الكفاءة الكلية للإنتاج وتعتبر التكنولوجيا عامل تمكيني لتحقيق إنتاجية أعلى. من الثابت عملياً أن المؤسسات ذات الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا المتاحة تنتج أكثر مع ثبات القوى العاملة ورأس المال دون تغيير أو زيادة وبالتالي تستطيع هذه الشركات بيع منتجاتها بسعر منافس وتقدم سلعاً وخدمات ذات نوعية وجودة أفضل.

لا يقتصر دور التكنولوجيا على استخدام البرمجيات وأجهزة الحاسوب في المكاتب فقط، بل يتخطى دورها إلى ما هو أبعد وأهم من ذلك مثل تطوير الإدارة وابتكار المنتجات، وتقديم خدمات داخلية وخارجية مما يعزز من سهولة التبادل التجاري وخلق فرص للتسويق (*انظر الشكل ٤*).

شكل 4: دبي التجارية من أفضل الأمثلة على سياسة تمكين التجارة العالمية من خلال تفعيل دور التكنولوجيا

تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير بيئة تنافسية ومشجعة للتجارة الدولية. وقد شهدت دولة الإمارات ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التبادل التجاري خلال السنوات القليلة الماضية. حيث شهدت زيادة بنسبة ٩٨٪ في حجم الصادرات من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٤ وارتفاعاً بنسبة ١٣٣٪ في حجم الواردات.[١٥] تقع دولة الإمارات في الوقت الحالي ضمن أفضل ثلاث دول في العالم من حيث تمكين التبادل التجاري عبر الحدود وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" ٢٠١١. وتعتبر هذه المرتبة قفزة نوعية حيث كانت تحتل المرتبة ٥ عالمياً في عام ٢٠١٠ والمرتبة ١٣ عالمياً في عام ٢٠٠٩.

لقد تزامنت سياسات تسهيل التبادل التجاري في دولة الإمارات مع الريادة في تطوير أنظمة التكنولوجيا لدعم هذه السياسات. يظهر ذلك جلياً في اسلوب عمل مؤسسة دبي التجارية والتي تعد منصة متكاملة لتكنولوجيا المعلومات لتسهيل العمليات التجارية واللوجستية في إمارة دبي لتصبح المؤسسة نموذجاً لأفضل الممارسات في العالم. تمثل الواجهة الأمامية بوابة جذابة وسهلة لخدمة العملاء في حين يتم دعم الواجهة الخلفية بواسطة "نظام مرسال" وهو نظام جمركي إلكتروني شامل طورته جمارك دبي لتبسيط العمليات الجمركية في الإمارة.

تقدم مؤسسة دبي التجارية بوابة الكترونية ذات تسجيل دخول فردي وقناة ذات نافذة واحدة للخدمات المتاحة عبر الإنترنت التي توفرها لكبرى الشركات المعنية بالعمليات التجارية واللوجستية [١٦] وتشتمل خدمات البوابة على خدمات للتجار والوكلاء وخطوط الشحن ووكلاء التخليص والشحن المرخص لهم للعمل في المنطقة الحرة التابعة لمنطقة جبل علي وغيرها من المناطق الاقتصادية الحرة بإمارة دبي بالإضافة لخدمات دفع الفواتير[١٧]. وقد ساهمت التعاملات التجارية الإلكترونية للبوابة في تقليل التكاليف على المستوردين والمصدرين ومجتمع الشحن. وسهلت بشكل كبير حركة السلع والبضائع من وإلى دولة الإمارات ونتيجةً لذلك تمت معالجة التعاملات الجمركية بطريقة أكثر كفاءة. وساهمت الأنظمة الجمركية المتطورة في سهولة التجارة غير النفطية بدولة الإمارات.

---

[١٥] المكتب التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة (http://uaetrade-usa.org/index.php?page=uae-us-relations&cmsid=64)

[١٦] تشمل موانئ دبي العالمية وهي إحدى أكبر مشغلي المحطات البحرية في العالم ٤٨ محطة فرعية؛ بالإضافة إلى مؤسسات أخرى مثل جمارك دبي والمناطق الاقتصادية الحرة

[١٧] دبي التجاري (https://dubaitrade.ae)

٤. خطوات باتجاه تحقيق الرخاء

يتم قياس التنمية الاقتصادية غالباً بالطاقة الإنتاجية للدولة (كمية السلع والخدمات التي تنتجها الدولة) ويستخدم معظم الاقتصاديون الناتج المحلي الإجمالي لقياس أداء الاقتصاد الكلي وتحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

حدد المنتدى الاقتصادي العالمي ثلاثة مراحل تمكن الدول من الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الاقتصادي **١. الاقتصادات القائمة على الموارد الأولية أو الأساسية، ٢. والاقتصادات القائمة على الكفاءة التشغيلية، ٣. والاقتصادات القائمة على الابتكار** (*انظر الشكل 5*). لا تصل الدول إلى مستوى متقدم من تطور قطاع الأعمال على نحو فوري، بل تتقدم الاقتصادات من خلال رحلة قد تستغرق عقوداً للانتقال من الاقتصادات القائمة على الموارد الأولية أو الأساسية إلى الاقتصادات القائمة على الابتكار. وفي المرحلة الثالثة، تحتاج الدول إلى ضمان ترجمة الأداء الاقتصادي إلى مستوى الرخاء كي تتمتع باقتصاد مستدام. وهذا يعمل على تمكين الحوافز الرئيسية لاقتصاد قائم على المعرفة[١٨]. تتسم الاقتصادات المبنية على المعرفة بنظام رعاية صحية جيدة ونظام تعليمي ذو أداء عال وسياسات وأنظمة ملائمة، وبعبارة أخرى تحقق الاقتصادات المدفوعة بالابتكار أعلى مستويات الازدهار.

تحتاج الحكومة لتحديد السياسات الملائمة لتحقيق توازن بين العرض والطلب في معادلة الناتج المحلي الإجمالي بغية تحقيق نمو مستدام؛ ففي حين يحتاج المواطنون الوظائف لكسب الأجور التي تتماشى مع توقعاتهم للحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك يجب أن تكون الشركات قادرة على المنافسة وبيع السلع أو الخدمات بكفاءة أكبر من منافسيها، وذلك في سبيل تقديمها لفرص عمل جاذبة. وبذلك تتلاقى عدة محاور هامة ومؤثرة على النمو الاقتصادي وارتباطه بالازدهار والرخاء.

إن رفع الناتج المحلي الإجمالي يعتبر هدفاً من أهداف السياسات الحكومية، ويمكن للاقتصادات أن تحقق هذا الهدف على نحو مستدام وعلى المدى الطويل. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال توافر مجتمع متعلم تتواجد فيه الخدمات الصحية المتطورة والقدرة على استيعاب الأجيال القادمة في وظائف حيوية ضمن قطاعات ابتكارية عالية الانتاجية، والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا لرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات والقطاعات باختلافها.

---

[١٨] أنظر العدد الأول من دراسات ومقالات، دولة الإمارات العربية المتحدة في الاقتصاد القائم على المعرفة، مجلس الإمارات للتنافسية، يناير ٢٠١١ (http://www.ecc.ae/en/downloads.aspx)

[١٩] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٠

شكل ٥: الإنتاجية ومراحل التنمية

يمكن للدول أن توفر بيئة وبنية تحتية تمكن الشركات من تحقيق أعلى قدر من العائدات المحققة من عوامل إنتاجها مما يجعلها قادرة على المنافسة. تتنافس الدول في الأسواق العالمية من خلال قدرتها على توفير العوامل التي تمكن الشركات من الازدهار وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والمنافسة عالميا. تسعى الدول لتحقيق الريادة عن طريق بناء اقتصادات مدعومة بالابتكار والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا .على سبيل المثال، يقترح المنتدى الاقتصادي العالمي إطار عمل يتكون من ثلاثة مراحل رئيسية للتنمية[١٩] يمكن للدول من خلالها أن تتطور وهذه المراحل هي:

١. **مرحلة الاقتصادات القائمة على الموارد الأولية أو الأساسية:** في المرحلة الأولى التي يكون الاقتصاد قائماً فيها على الموارد الطبيعية والعمالة المباشرة وعلى القطاع الأولي (الزراعة والغابات وصيد الأسماك والتعدين إلخ) وتتنافس الشركات على أساس السعر حيث تعرض منتجات أو سلعاً أساسية. وتميل الحكومة في مثل هذه المرحلة من الاقتصادات إلى أن تكون أكثر كفاءة في توفير البنية التحتية الأساسية (الطرق/ المؤسسات/ التعليم الابتدائي). وتعتبر الهند ومولدوفا وإثيوبيا أمثلة على الدول ضمن هذه المرحلة.

٢. **مرحلة الاقتصادات القائمة على الكفاءة التشغيلية:** تنتقل الدول إلى مرحلة التنمية القائمة على الكفاءة التشغيلية. تطور الشركات عمليات إنتاج أكثر كفاءة وتزيد من جودة إنتاجها. وتركز الحكومة في مثل هذه الاقتصادات على خلق أسواق عمل ومال مدفوعة بالكفاءة لضمان التوزيع المناسب لرأس المال على المنتجات والصناعات الأكثر ربحية. وتعتبر الصين والبرازيل وجنوب أفريقيا وبلغاريا أمثلة على الدول ضمن هذه المرحلة.

٣. **مرحلة الاقتصادات القائمة على الابتكار:** تعتمد القوة الاقتصادية للدول في هذه المرحلة على قدرة سكانها على توفير السلع والخدمات المتطورة ويجب على الشركات التي تعمل في الاقتصادات القائمة على الابتكار التركيز على الإبداع وتقديم منتجات وخدمات جديدة ومختلفة باستخدام أحدث عمليات التصميم والإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق. ويشكل قطاع التعليم العالي أهمية قصوى لهذه الدول ومعظم الدول التي تقع ضمن هذه المرحلة هم أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تعمل الحكومات في الاقتصادات القائمة على الابتكار على تشجيع الإبداع والتطور في السوق من خلال سن قوانين قوية لحماية المستهلك والتركيز على تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقع ضمن هذه الفئة وهي الدولة العربية الوحيدة المدرجة في هذه المرحلة.

نبذة عن الكاتب: كاتب هذا المقال هو السيد فخر الدين (فيصل) مقدم. يشغل السيد فيصل منصب مدير أول للمشاريع في الأمانة العامة لمجلس الإمارات للتنافسية وقد عمل فيصل سابقاً مستشاراً في نظم الإدارة في شركة بوز ألن هاملتون حيث عمل على المشاريع الدولية الخاصة بالاستراتيجية والابتكار والتكنولوجيا وفيصل حاصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة شيكاغو. مدينة شيكاغو. إلينوي. الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى شهادة ماجستير في علوم الكمبيوتر من جامعة بيير وماري كوري الفرنسية.

المراجع:

مصادر وطنية

١. المركز الوطني للإحصاء (http://www.uaestatistics.gov.ae)
٢. المكتب التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة (http://uaetrade-usa.org)
٣. دبي التجارية (https://dubaitrade.ae)
٤. مبادلة (http://www.mubadala.ae)
٥. مجلس الإمارات للتنافسية. الاقتصاد القائم على المعرفة. العدد 1. الإمارات العربية المتحدة يناير 2011 (http://www.ecc.ae/en/downloads.aspx)
٦. مركز دبي المالي العالمي (http://www.difc.ae)
٧. وزارة التجارة الخارجية. الإمارات العربية المتحدة (http://www.moft.gov.ae)

مصادر أخرى

1. AT Kearney, FDI Confidence Index, 2010 (http://www.atkearney.com/images/global/pdf/Investing_in_a_Rebound-FDICI_2010.pdf)
2. Congressional Research Service, *Report for Congress, Energy Efficiency and Renewable Energy Legislation in the 110th Congress*, May 2007 (http://ncseonline.org/NLE/CRSreports/07Apr/RL33831.pdf)
3. Dong-Sung Cho, Hwy-Chang Moon, *From Adam Smith to Michael Porter: Evolution of Competitiveness Theory*, World Scientific, Singapore, Oct 2000
4. Economist "Picking Winners, Saving Losers," Aug 5th 2010 (http://www.economist.com/node/16741043)
5. European Commision, Competition: Making Markets Work Better (http://ecc.europa.eu/competition)
6. Market Access Database, European Commission (http://madb.europa.eu/madb_barriers/barriers_select.htm)
7. Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations*, The Free Press, New York, NY, 1990
8. Milton Friedman,Walter W. Heller, *Monetary vs. Fiscal Policy*, W.W. Norton & Company, New York, NY, 1969
9. Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), *Oslo Manual: The Measurement of Scientific and Technological Activities, Proposed Guidelines for Collecting and Interpreting Technological Innovation Data* (http://www.oecd.org/dataoecd/35/61/2367580.pdf)
10. Richard H.K. Vietor, *How Countries Compete: Strategy, Structure and Government in the Global Economy*, Harvard Business School Press, Boston, MA, 2007
11. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (http://www.unctad.org)
12. US Department of Homeland Security, *Textiles & Quotas* (http://www.cbp.gov/xp/cgov/trade/trade_programs/textiles_and_quotas/qbts)
13. US Department of Treasury, *Report to Congress on International Economic and Exchange Rate Policies*, February 2011 (http://www.treasury.gov/resource-center/international/exchange-rate-policies/Documents/Foreign%20Exchange%20Report%20February%204%202011.pdf)
14. US Government Printing Office, Public Law 107–16, June 2001 (http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-107publ16/pdf/PLAW-107publ16.pdf)
15. US Government Printing Office, Public Law 108-27, May 2003 (http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-108publ27/content-detail.html)
16. William L. Megginson, Maria K. Boutchkova, Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), The Impact of Privatization on Capital Market Development and Individual Share Ownership, (http://www.oecd.org/dataoecd/11/39/2668393.pdf)
17. World Bank, Doing Business Report 2011 (http://www.doingbusiness.org)
18. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2010-2011, Geneva, Switzerland 2010 (http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf)
19. World Economic Forum, The Global Enabling Trade Report 2010, Geneva, Switzerland 2010 (http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalEnablingTrade_Report_2010.pdf)
20. World Trade Organization (http://www.wto.org)

إخلاء المسؤولية

محتوى المقالة ووجهات النظر الواردة فيها تعود للمؤلف (مؤلفين) فقط. محتوى المقالة لا يمثل بأي شكل من الأشكال أو يعكس وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أو توجهاتها و/ أو مجلس الإمارات للتنافسية.